الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية

رغم كل الاحتياطات الادارية والعسكرية التي اتخذتها الدولة العثمانية لتستقر أحوال البلاد العربية،والحيلولة دون تمرد شعوب المنطقة على حكمها،اشتدت حركات التمرد والثورة واستفحل أمرها خلال القرن 18م.

ان الضعف كان السمة العامة التي ميزت الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وانعكس هذا الضعف في تحول أحداث التاريخ الداخلي للولايات العربية خلال الحكم العثماني في القرن 18 م،الى صور قاتمة ودموية نتيجة الصراعات المحتدمة بين مختلف مراكز القوى في هذه البلاد للوصول الى السلطة والاستقلال الذاتي وتحقيق مكاسب مادية.أما طبيعة صراع هذه القوى فقد كان هناك صراع بين ولاة الدولة العثمانية والدولة نفسها والزعماء المحليين -الذين تركوا يحكمون مناطقهم السابقة-والدولة العثمانية الحاكمة،ثم الصراع بين الحاميات من الانكشارية القديمة،التي غذت انكشارية محلية وبين الانكشارية الجديدة أو القابي قول التي تبعث بهم اسطنبول بين الحين والآخر،لدعم سلطة الوالي لإقرار الأمن. وأخيرا الصراع بين البدو وسكان الريف والمدن.وهناك ملاحظة هامة عن هذه التحديات تتمثل في أن زعماء هذه النزعات التمردية،لم يعلنوا استقلالهم التام عن الدولة العثمانية رغم قدرتهم المادية والعسكرية على ذلك،ويمكن تفسير هذا الموقف بأن السلطان العثماني مهما بلغ ضعفه السياسي والعسكري،إلا أنه كان لا يزال زعيما روحيا للمسلمين،وأن اي خروج عليه من شأنه أن يؤلب الرأي الاسلامي ضد الثائر.كما أن المنفصل سيصبح عرضة ليس لمقاومة الدولة العثمانية فقط بل الى أطماع القوى الخارجية.

<u>علي بك الكبير وحلم الدولة المملوكية</u>: من أهم التحديات التي واجهت الدولة العثمانية في القرن 18 م تمرد علي بك الكبير في مصر 1767-1773 م.الذي استغل الظروف السياسية التي كانت تجتازها الدولة العثمانية .فقد ترتب على انهيار سلطة الباشا العثماني والانكشارية،أن طغت سلطة البكوات المماليك،وبالذات سلطة زعيمهم شيخ البلد،وهو حاكم مدينة القاهرة،على الحياة السياسية والعسكرية في مصر،مما أكد نفوذ المماليك المتزايدة على ادارة شؤون البلاد ومع حلول أوائل القرن الثامن عشر أصبحت سلطة شيخ البلد المملوكي تفوق سلطة الباشا الفعلي.وهنا استغل علي بك الفراغ السياسي وغياب السلطة المركزية وضعفها لتحقيق طموحاته السياسية الفراغ السياسي وغياب السلطة المركزية وضعفها لتحقيق طموحاته السياسية والمتمثلة في الانفراد بحكم مصر وربما تحقيق حلم اسلافه لإعادة احياء الدولة المملوكية.

أولى خطواته انشاء جيش من المرتزقة وتوفير الموارد المالية للإنفاق عليه،حيث اتبع سياسة اقتصادية مدمرة على مصر،الخطوة الثانية الامتناع عن دفع الجزية للباب العالي وضرب النقود باسمه،ثم توسع على حساب الحجاز ،كما تحالف مع ضاهر العمر ،ثم حاول

التحالف مع روسيا لكن هذا التحالف مع روسيا لم يتم لأن فرنسا و بريطانيا كانت ترفض التدخل الروسي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.هذا التمرد فشل بعد أن استمالت الدولة العثمانية قائده العسكري محمد أبي لهب وإغرائه بحكم مصر،اذ خرج على سيده وقضى عليه في موقعة الصالحية سنة 1773 م،خاصة بعد خيانة المرتزقة من مشاة المغاربة الذين كانوا يشكلون الجزء الأكبر من جيشه.

تمرد ضاهر العمر في فلسطين 1772-1775 م:كان ضاهر العمر من أسرة سنية قيسية ذات نفوذ محلي.عين ملتزما على طبرية التي حكمها منذ سنة 1773 م،وباستقراره بها أخذ يوسع التزامه بضم البلاد التي حولها شيئا فشيئا ،بمختلف الطرق السلمية وغير السلمية.وقد أثارت سياسته الاقتصادية المتمثلة في اجتذاب التجار الأوربيين وإغرائهم واحتكار المنتجات الرئيسية في أراضيه شكوك الدولة العثمانية وبخاصة لما تمتنت علاقته بعلي الكبير. وازدادت مكانة وهيبة ضاهر العمر؛باعتراف الدولة العثمانية به حاكما لباشوية صيدا على اثر استيلائه عليها سنة 1772 م.إلا أن تمرد ضاهر العمر لم يدم طويلا،اذ أرسلت الدولة العثمانية جيشا سنة 1775 م،ليضع حدا لطموحات هذا الملتزم.

تمرد أحمد باشا الجزار 1775-1804 م:اشتهر أحمد باشا الجزار في بداية أمره كقائد عسكري ساهم في توطيد النفوذ العثماني في القضاء على تمرد ضاهر العمر وأبنائه من بعده.كان الجزار من المماليك البوشناق ظهر في بداية الأمر في مصر ثم خدم في بلاد الشام.أظهر مقدرة عسكرية وحنكة عسكرية .وبعدها راح الجزار يستغل الفراغ السياسي الذي حدث في بلاد الشام الجنوبية.

كانت اولى خطواته في تقوية نفوذه،اعادة بناء تحصينات مدينة عكا،وباعتباره مملوكيا فقد لجأ الى بني جنسه وللمرتزقة الذين كانوا يقدمون خدماتهم بالمقابل،فكون جيشا قوامه أربعة آلاف مقاتل من البوشناق والأرناؤط والمغاربة والأكراد والبدو.ولتوفير المال لهذا الأمر قام بأعمال تعسفية ضد التجار الأجانب خاصة الفرنسيين وكذا الفلاحين الذين فروا من قراهم، كما طال ظلمه مختلف الطبقات الاجتماعية والدينية.ولم يستطع احد ايقاف الجزار عن أفعاله،فالباب العالي كان منهمكا بحروبه على الجبهات الروسية والنمساوية،وفرنسا من جانبها كانت منشغلة بتسوية الأوضاع الداخلية التي أفرزتها الثورة الفرنسية.حاول السلطان العثماني عزله لكن لم يستطع ،ليرضخ للأمر الواقع ؛لأنه كان يقدم خدمات جليلة للدولة في وقت عصيب ،تكاثرت فيه العصبيات المحلية الطامحة في التمرد على السلطة العثمانية،زيادة على هذا فان الجزار لم يظهر أية نزعة استقلالية.وفي نفس الوقت أصبح قويا يصعب عزله.استمر في سياسته الجائرة وفشلت كل المحاولات في القضاء عليه هذه المحاولات التي كان يتبعها عمليات انتقامية.إلا أن المقاومة الباسلة التي أظهرها أحمد باشا

الجزار أمام حصار نابليون امدينة عكا،اذ بعد حصار عسكري دام قرابة خمسين يوما،عاد نابليون على أعقابه حولته الى شخصية عالمية وتاريخية.

الحركة الوهابية: تنسب الحركة الوهابية الى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب (1703-1792م)وهو من أسرة مارس أفرادها القضاء في مدينة العينية.درس في الحجاز وفي البصرة،وخلال مشواره الدراسي تأثر كثيرا بتعاليم أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية.من المبادئ التي رفعتها الحركة مبدأ التوحيد الذي حسب مؤسس الحركة قد تعرض الى كثيرا من التشوهات والانحرافات سببتها المفاهيم الفكرية والآراء العقائدية لبعض الحركات الهدامة التي استغلت عصور الانحطاط وانعدام المرجعية الدينية لتجد أفكارها صدى لدى الكثير من المسلمين الذين مزجوها مع العقيدة الاسلامية.

كان لدعوة الحركة الوهابية في ضرورة العودة الى الاسلام الأول اسلام السلف الصالح والتشكيك حتى في الشرعية الدينية التي يدعيها السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين وراعي الشريعة الاسلامية،دور في شعور السلطان بجدية الخطر الوهابي الذي أصبح يهدد دولته خاصة بعدما اجتاحت جيوش الوهابيين بلاد الحجاز والعراق.وقد استغل السلطان سخط قطاع واسع من المسلمين على تصرفات الوهابيين تجاه سكان هذه المناطق بعد أن أزالوا القباب وهدموا الأضرحة وأزالوا ما على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم من الزينة والحلي.قامت الدولة العثمانية بالاستنجاد بواليها محمد علي باشا في مصر،حيث اندلعت الحرب المصرية الوهابية سنة 1811 م واستمرت الى 1818 م بتخريب عاصمة الوهابيين الدرعية وإعدام الامام عبد الله بن سعود في الاستانة.ورغم الضربة الموجعة التي ألحقت بالوهابيين،إلا أنهم استرجعوا أنفاسهم مرة ثانية وأعادوا بناء دولتهم مستغلين انهيار الدولة العثمانية وعجزها على فرض سيطرتها على الحجاز.

ازدياد النفوذ المحلي في بلاد الشام: ازدياد النفوذ المحلي في في بلاد الشام في القرن الثامن عشر،على مختلف الأصعدة والاستثناء الوحيد كان استمرار تعيين القضاة الحنفيين في مراكز الولايات من الأروام لحرص الدولة العثمانية على أن تكون أمور تطبيق الشريعة الاسلامية في يدها.وقد برز هذا النفوذ في المؤسسة العسكرية بظهور اليرلية وهم دمشقيون تسربوا الى طائفة الانكشارية وسيطروا عليها،وعرفت تبعا لذلك بالانكشارية اليرلية أو المحلية.مما أدى الى مشاكل وقلاقل وازدياد أعمال الفوضى التي تزخر بها مصادر تاريخ القرن عشر.

وفي هذا الاطار،يجب أن نشير الى دور بعض الأسر المحلية التي استطاعت أن تحد من ظاهرة التسيب والفوضى،واستطاعت أن تثبت دعائم الحكم العثماني في بلاد الشام ،ومن أهم هذه الأسر الذائعة الصيت ،نذكر أسرة ال العظم التي حكمت ولاية سورية وجنوبها ما يقرب من ستين عاما.أما مدينة حلب فقد شهدت صراعا مريرا بين طبقة الأشراف

والانكشارية.بالنسبة للعراق،فقد استطاع المماليك،أن ينشئوا حكومة شبه مستقلة عن الدولة العثمانية رغم محاولات هذه الأخيرة استرجاع هيبتها وسيادتها عل المنطقة.

محمد علي ومشروع الدولة الحديثة(1805-1849م): وصل محمد علي الى مصر ضمن الفرقة الألبانية التي رافقت الجيش العثماني الذي جاء لطرد الاحتلال الفرنسي.وبفضل ذكائه وقدراته الميدانية استطاع هذا القائد كسب ثقة العلماء الذين توسموا فيه تخليص مصر من الفوضى السياسية والعسكرية والاقتصادية التي رافقت خروج الفرنسيين.وقد لعب نقيب الأشراف عمر مكرم ،الدور البارز في تأييد محمد علي من خلال مؤازرة العلماء له وبسبب المكانة التي تتمتع بها هذه الشريحة لدى السلطة المركزية بالأستانة،أذعن السلطان العثماني لمطلبهم ،المتمثل في تولية محمد علي ولاية مصر عام1805 م.

بعد ذلك تفرغ محمد علي لمواجهة دوامة الصراعات الداخلية والمؤامرات السياسية بين مختلف القوى المتنافسة على مقاليد الأمور في مصر.واستغل محمد علي سخط المصريين من سوء أحوال بلادهم من جراء تسلط المماليك وفرق الانكشارية والألبان وتعدياتهم ليلعب ورقة التناقضات بين مختلف هذه القوى واختلافها لصالحه،بحيث اتجه في البداية الى كسب ود العلماء والأعيان بتجنيدهم ضد المماليك، فدبر لهم مؤامرة القلعة المشهورة سنة 1811 م،بعدها أراد التخلص من ثقل الرقابة الشعبية عليه،والتي كان يمثلها العلماء حيث كان يتعجل عملية الاصلاح،التي تتطلب هدم كل ما يمت بصلة للعهد العثماني المملوكي،فقرر التخلص من عمر مكرم باعتباره أكبر منافس له،ثم بدأ اصلاحاته العامة دون أي مقاومة من المجتمع المصري.

اصلاحات محمد علي الاقتصادية:

الزراعة:

-كان هدفه الأول الاستحواذ على الضرائب الأميرية المترتبة على الأراضي الزراعية لذلك أدخل تعديلات على نظام التملك.

-سيطر على أراضي الوقف وفرض عليها الضرائب.

-وزع الأراضي على الفلاحين،حق انتفاع وليس ملكية،مقابل دفع الضرائب،وفي حال عجز الفلاح عن الدفع تعطى الأرض لغيره.

-قام بعملية مسح لكل الأراضي الصالحة للزراعة مما مكنه من تنظيم ملكية الأرض وإدخال محاصيل زراعية جديدة،كما قام بتحسين نظام الري،وإتباع أجدد الأساليب الهندسية

المستخدمة من جانب الدول الأوربية في ميدان الزراعة،وقد استعان في ذلك بمهندس فرنسي ألفونس دولينان - Alfonse de linane.

-طبق نظام الاحتكار،حيث أجبر المزارعين على بيع محاصيلهم بالأسعار التي يحددها ليقوم بتجميعها ثم تصديرها للدول الأوربية،أو للوكلاء الأوربيين.

-طال نظام الاحتكار،بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية والتجارية مما ألحق خسائر فادحة بالتجار الأوربيين.

-اهتم بتطوير وسائل النقل وطرق المواصلات والتجارة.

-اهتم بالصناعة حتى أوصلها الى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتعداه في كثير من المصنوعات الى التصدير خاصة الصناعة الحربية التي نالت اهتماما كبيرا منه بالإضافة الى انشاء مصانع الألبسة والأقمشة والجلود والمصنوعات الخشبية،بالاستعانة بالخبرة الأوربية.

-عمل على اعداد أيدي عاملة مدربة تدريبا حديثا فأرسل حوالي 300 مبعوث الى أوربا،كما بذل مجهودات جبارة في سبيل تطوير البنيات التحتية والفوقية للمجتمع المصري.

علاقة محمد علي بالدولة العثمانية:مرت العلاقة بين محمد علي والي مصر و الدولة العثمانية بمرحلتين،الأولى كان في خدمة السلطنة العثمانية حيث قدم لها الكثير من الخدمات منها حربه ضد الوهابيين (1811-1818م) ضمه للسودان 1820-1824م ،مشاركته في حرب المورة حيث قام بعدة معارك لصالح اخماد ثورة اليونان لصالح الدولة العثمانية بين 1825 و1828م.

المرحلة الثانية وفيها قرر محمد علي ضم بلاد الشام والذي رفضته الدولة العثمانية وعملت كل جهدها لإخراجه منها ،وحملة محمد علي على الشام مرت بمرحلتين ؛انتهت الأولى باتفاقية كوتاهية عام 1833م ورسخت السيطرة المصرية على الشام،في حين انتهت المرحلة الثانية باتفاقية لندن عام 1840م وقضت بانسحاب محمد علي من الشام.